



من الخلاف إلى الشراكة

رؤية تحليلية لصلاح النظام الاتحادي في العراق بعد عام 2003

مصطفى السراي





من الخلاف إلى الشراكة:

رؤية تحليلية لـإصلاح النظام الاتحادي في العراق بعد عام 2003

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث
/ الدراسات السياسية

الإصدار / ورقة سياسات

الموضوع / الحكومة والدستور والقانون

مصطفى السرائي / مدير الأبحاث والدراسات في مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقل، غير ربحي، مقره الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جلية لقضايا معقدة تهمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014



المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولاً جذرياً في بنية السياسية والدستورية، تمثل في الانتقال من نظام مركزي صارم استمر لعقود إلى نظام اتحادي (فيدرالي) نصّ عليه دستور عام 2005 باعتباره الإطار الناظم لعلاقة المركز بالأقاليم والمحافظات. مثل هذا التحول استجابةً لتجارب الماضي المُريرة مع الحكم الشمولي، وتوازنات القوى الجديدة التي أفرزها التغيير السياسي، ساعياً إلى تحقيق الاستقرار من خلال توزيع السلطة والثروة. غير أن هذا النظام سرعان ما أصبح موضع جدل واسع بين الفاعلين السياسيين، وبين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وكذلك مع المحافظات غير المنتظمة في إقليم. تحولت الفيدرالية في العراق من كونها آلية دستورية واحدة لتوزيع السلطة إلى ميدان صراع سياسي و هوبياتي، عطل إمكانية ترسيختها كنظام ناجح وقدر على تحقيق الاستقرار المنشود.

بعد مرور أكثر من عقدين على التجربة الاتحادية، بات واضحًا أن العراق يحتاج إلى إعادة تعريف للعلاقة الاتحادية تقوم على الشراكة الفعلية لا التنازع، وعلى الثقة المتبادلة لا الشك، وعلى التعاون البناء لا التقاطع. من هنا تنطلق الرؤية التحليلية لهذا المقال التي تبحث في الجذور الدستورية والسياسية للخلاف الاتحادي، وتحلل الإشكاليات بين النص والتطبيق، وتقدم تصوراً جديداً لإعادة بناء العلاقة بين المركز والأقاليم على أساس الشراكة الفعلية في إدارة الدولة ومؤسساتها.

أولاً: الخلفية الدستورية والسياسية للنظام الاتحادي العراقي

جاء دستور العراق الدائم لعام 2005 ليؤسس لمرحلة جديدة من الحكم القائم على اللامركزية السياسية والإدارية. فقد نصت المادة (1) على أن «جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة تامة»⁽¹⁾، فيما حددت المواد من (116 إلى 121) الملامح الأساسية للنظام الاتحادي، وصلاحيات الحكومة الاتحادية مقابل حكومات الأقاليم والمحافظات. وقد جاء هذا التوجه نتيجة ظروف سياسية معقدة أعقبت سقوط النظام السابق، حيث برز تعدد الهويات والمكونات في العراق أوجد حاجة ملحة لضمان تمثيل هذه المكونات وحماية مصالحها في الدولة الجديدة. وقد كانت القوى الكردية من أبرز الداعمين لإقرار النظام الاتحادي، إذ رأت فيه إطاراً

1- ينظر المادة 1 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.



يضمن حقوقها السياسية والإدارية بعد عقود من التهميش والقمع. في المقابل، أبدت قوى عربية، ولا سيما في المحافظات الجنوبية والوسطى، تحفظات واضحة خشية أن يؤدي النظام الاتحادي إلى تفتيت الدولة وإضعاف هويتها الوطنية الجامحة.

كما ساهمت تجربة الإدارة المحلية في المحافظات بعد عام 2003، التي جاءت بموجب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، في تعزيز فكرة الامركزية ودفعها إلى الواجهة. فتحوّلت الفيدرالية من مفهوم نخبوّي إلى جزء من الخطاب الدستوري العام، غير أنّ الدستور العراقي - بوصفه نتاجاً لظروف سياسية مضطربة وكتابة متوجّلة - ترك العديد من التفاصيل الجوهرية مفتوحة، ولم يحدّد آليات واضحة وعملية لتقاسم السلطة والثروة بين المركز والأقاليم. وقد أفسح هذا الغموض المجال لتفسيرات متناقضة وصراعات متكررة على الصالحيات، أدت لاحقاً إلى توترات سياسية ودستورية طالت معظم مفاصل العلاقة الاتحادية.⁽²⁾

ثانياً: الإشكالية الاتحادية بين النص الدستوري والتطبيق العملي

على الرغم من أن الدستور العراقي رسم الأسس العامة للنظام الاتحادي، فإن التطبيق العملي كشف عن فجوات واسعة بين النصوص الدستورية والواقع السياسي. فقد اتجهت الحكومة الاتحادية في بغداد، تحت تأثير الإرث التاريخي للثقافة المركزية، إلى محاولة استعادة مركزية القرار في القضايا السيادية والاقتصادية. وفي المقابل، رأت حكومة إقليم كردستان أن هذه الممارسات تمثل انتهاكاً صريحاً لمبدأ الفيدرالية وتجاوزاً لصلاحياتها الدستورية، الأمر الذي جعل العلاقة بين الطرفين محكومة بالتجاذب المستمر أكثر من كونها شراكة مؤسّية واضحة المعالم.

ويمكن إبراز مظاهر هذا الخلاف في ثلاثة ملفات رئيسية تشكل عصب الحياة السياسية والاقتصادية:⁽³⁾

2- شبر وهاب، هشاشة تطبيق الفيدرالية: علاقة الحكومة الاتحادية مع إقليم كردستان العراق أنموذجاً، مركز البيان للدراسات والتحطيط، بغداد، 2025، صفحات متفرقة.

3- صابرين ستار جبار، الامركزية السياسية في العراق: جدلية بناء الثقة والاستقرار الدستوري، مركز البيان للدراسات والتحطيط، بغداد، 2025، صفحات متفرقة.



1. **ملف النفط والغاز:** لم يُشرع بعد قانون النفط والغاز الاتحادي رغم مرور أكثر من 18 عاماً على إقرار الدستور، ما جعل العلاقة بين بغداد وأربيل تتسم بالتجاذب المستمر حول حق التعاقد والإنتاج والتصدير. فالإقليم اعتمد قوانينه الخاصة في هذا المجال، بينما اعتبرت بغداد ذلك تجاوزاً على السيادة الاتحادية. وأدى غياب قانون اتحادي إلى أزمات مالية متكررة وقطع للموازنات، انعكس سلباً على الخدمات والتنمية وعلى جذر الثقة بين الطرفين.
 2. **الموازنة الاتحادية:** تحولت الموازنة من أداة تخطيط وتنمية إلى أداة ضغط سياسي. فكل عام تثار الخلافات حول حصة الإقليم المالية، ونسب التوزيع بين المحافظات، وآليات الرقابة على الإنفاق. وبدل أن يكون الإنفاق العام وسيلة لتحقيق العدالة والتنمية المتوازنة، أصبح أداة للمساومة السياسية والابتزاز المالي.
 3. **السلطات الأمنية والإدارية:** تنازع بغداد وأربيل الصلاحيات في المناطق المتنازع عليها، خصوصاً كركوك وسنجرار ومخمور، والتي تحولت إلى بؤر للتوتر. فضلاً عن الخلافات بشأن إدارة المنافذ الحدودية والمطارات، والتي تمس جوهر السيادة والإدارة المحلية. كما أن المحافظات غير المنتظمة في إقليم غالباً ما تشتكي من هيمنة الوزارات الاتحادية على قراراتها، رغم صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم (21) لسنة 2008 المعدل الذي وسع صلاحياتها نظرياً.
- هذه المشكلات عكست غياب مؤسسات اتحادية فاعلة قادرة على إدارة العلاقة بين المركز والأقاليم. فمجلس الاتحاد الذي نص عليه الدستور في المادة (65) كغرفة تشريعية ثانية تمثل الأقاليم والمحافظات، لم يُشكل حتى اليوم، ما جعل مجلس النواب هو الجهة التشريعية الوحيدة، رغم أنه لا يمثل الأقاليم بصيغة توازن شرافي كما في الأنظمة الاتحادية الراسخة.

ثالثاً: أبعاد الخلاف الاتحادي - من الصراع السياسي إلى أزمة الثقة البنوية تتجاوز أزمة الفيدرالية في العراق الجوانب القانونية والشكلية إلى عمق سياسي وهوياتي. فكل طرف قراءته الخاصة لمفهوم الدولة الاتحادية، مما يعكس هواجس وتجارب تاريخية مختلفة:

- بالنسبة إلى بعض القوى الكردية، تمثل الفيدرالية ضمانة قومية تحفظ خصوصية الإقليم وحيثه القومية وتحمي مكتسباته بعد عقود من المعاناة.
- في المقابل، تراها بعض القوى في بغداد أداة لتقاسم الثروة والسلطة، وليس حقاً سياسياً مطلقاً، معتبرة عن خوف من أن تؤدي إلى تفكك الدولة.
- أما المحافظات العربية، فقد باتت تنظر إلى الفيدرالية بوصفها فرصة للتمكين المحلي في مواجهة البيروقراطية المركزية وضعف الخدمات، لا مشروعياً سياسياً لتفكيك الدولة.

هذه التباينات في الفهم والتطبعات أدت إلى أزمة ثقة بنوية بين الأطراف، تجلت في ضعف التنسيق الإداري والمالي، وتبادل الاتهامات بين المركز والإقليم حول سوء الإدارة أو سوء النية. كما أن الصراع السياسي الداخلي في بغداد كثيراً ما انعكس على العلاقة الاتحادية، إذ يُستخدم ملف الإقليم كورقة تفاوض أو ابتزاز سياسي في صراعات الكتل السياسية الحاكمة نفسها. ومن ثم، يمكن القول إن أزمة النظام الاتحادي العراقي ليست أزمة دستور في المقام الأول، بل هي أزمة إرادة سياسية وثقافة شراكة. فالنصوص الدستورية، مهما كانت دقيقة، لا يمكن أن تُفعّل ما لم تُبنَ الثقة بين مكونات الدولة الاتحادية.⁽⁴⁾

رابعاً: معوقات بناء الشراكة الاتحادية: تشخيص الجذور

هناك جملة من العوامل الهيكيلية والسياسية التي منعت تطور النظام الاتحادي العراقي نحو نموذج الشراكة الفعال:

4- محمد صالح، دفع بغداد نحو (إعادة) المركزية: فهم تأثير تراجع الفيدرالية في العراق، ترجمات، مركز البيان للدراسات والتحطيط، بغداد، 2025، صفحات متفرقة.





1. الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي: الاعتماد المفرط على إيرادات النفط التي تدار مركزياً جعل توزيع الثروة مصدر تنازع دائم، وكرّس علاقة تبعية مالية للأقاليم والمحافظات تجاه المركز، مما يُضعف استقلاليتها ويُعزز النزعة المركزية في إدارة الدولة.⁽⁵⁾
2. ضعف المؤسسات الاتحادية التنسيقية: فغياب مجلس الاتحاد، وضعف دور المحكمة الاتحادية العليا في حسم النزاعات بشكل قاطع ومحقق للجميع، جعلا العلاقة بين المركز والإقليم تدار وفق صفات سياسية مؤقتة وهشة، أكثر من كونها علاقات مؤسساتية مستقرة وقائمة على القانون.
3. غياب ثقافة الحكومة التشاركية: لم تتطور في العراق ثقافة سياسية تؤمن بالمشاركة في الحكم بين المكونات المختلفة، بل طفت الذهنية التنافسية والمحاصصة (الكونكوريديموكراسية) التي تُقوض أي نموذج شرافي فعال وتستبدل المصلحة الوطنية بالمكاسب الحزبية والطائفية.
4. التأثيرات الإقليمية والدولية: إذ غالباً ما تتأثر مواقف الأطراف الاتحادية بحسابات خارجية وارتباطات إقليمية، مما يجعل العلاقة الاتحادية رهينة للظروف الإقليمية وميداناً للصراعات بالوكالة.
5. الفراغ الدستوري في المسائل الجوهرية: مثل الإطار التشريعي لإدارة النفط والغاز، وآليات توزيع الإيرادات، وتحديد الاختصاصات المشتركة بدقة، وهي مسائل تُركت مفتوحة أمام التأويل السياسي والاجتهادات المتنافسة.

خامساً: نحو شراكة اتحادية جديدة - رؤية إصلاحية مقترحة

إذا كان العقدان الماضيان قد مثلاً مرحلة “فيدرالية الخلاف”， فإن المرحلة القادمة يجب أن تكون مرحلة “فيدرالية الشراكة”， عبر رؤية إصلاحية تتطرق من المبادئ التالية:

5- مهند سلوم، بين أربيل وبغداد: كيف نعالج معضلة الرواتب والموارد؟، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2025، صفحات متفرقة.



1. إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأقاليم: يتطلب ذلك الانتقال من منطق الصراع على السلطة إلى منطق التكامل في الأدوار. ويتم ذلك من خلال بناء آليات حوكمة اتحادية تشاركية تعتمد على مبدأ التفويض المتبادل والتكامل المؤسسي، بحيث تُمنح المحافظات والإقاليم صلاحيات حقيقية في إدارة شؤونها المحلية (مثل الصحة، التعليم، والبني التحتية المحلية)، مع بقاء السياسات السيادية الكبرى (الدفاع، السياسة الخارجية، السياسة النقدية) بيد الحكومة الاتحادية، ضمن إطار تشاركية تضمن مشاركة جميع الأطراف في صنع القرار.
2. تفعيل مجلس الاتحاد: يشكل تشكيل مجلس الاتحاد، المنصوص عليه دستورياً، الحل البنيوي الغائب لتحقيق توازن حقيقى في التشريع بين المركز والأقاليم. فوجود مجلس يمثل حكومات الأقاليم والمحافظات بشكل مباشر، يسمح بتمثيل مصالحها داخل العملية التشريعية بشكل مؤسسي، ويعزز التصادم المستمر في تفسير الصلاحيات، ويعزز الطابع الاتحادي للدولة.
3. إصلاح النظام المالي الاتحادي: ينبغي تبني نظام مالي اتحادي شفاف وعادل لتوزيع الموارد، يعتمد على معايير موضوعية تتجاوز الحسابات السياسية الضيقة. ويمكن الاستفادة من نظريات الفيدرالية المالية (Fisical Federalism) في تجارب الدول الاتحادية الناجحة، والتي تعتمد صيغة للتوازن المالي تعزز العدالة في التنمية وتحفز الأقاليم على تنمية مواردها الذاتية.
4. تعزيز التنسيق الإداري والمؤسسي: يمكن إنشاء مجلس تنسيق اتحادي-إقليمي-محلي دائم ومهني، يجتمع دوريًا بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات، لمناقشة الملفات المشتركة العابرة للحدود الإدارية مثل الطاقة، الموانئ، الأمن الداخلي، والبيئة. ويكون هذا المجلس ملزماً بقراراته لضمان التنفيذ المشترك للسياسات العامة.



5. تطوير ثقافة الشراكة السياسية: ينبغي العمل على ترسیخ قناعة لدى النخب والجمهور بأن الفيدرالية ليست تفكيكاً للدولة، بل إطاراً لوحدتها الطوعية والتكاملية القائمة على التنوع. وهذا يتطلب إصلاحاً جذرياً في الخطاب السياسي والإعلامي والتربوي، لتعزيز مفهوم الدولة الاتحادية المبني على المواطنة المتساوية والولاء الوطني الجامع، لا على الانتماءات المكوناتية الضيقة.
6. اعتماد نهج تدريجي في تطبيق الامركنزية: يمكن البدء بتوسيع صلاحيات المحافظات غير المنتظمة في إقليم تدريجياً، ضمن إطار إداري ومالي منظم، وبناء قدراتها المؤسسية والبشرية لضمان جاهزيتها لإدارة الملفات المحلية بكفاءة. ويستحسن تجنب القفز إلى فيدراليات سياسية غير ناضجة قد تزيد من تعقيد الأزمات. ويجب أن يتم ذلك من خلال تعديل التشريعات والقرارات المنظمة للعلاقة، إذ لا يزال العمل قائماً وفق قرارات وقوانين قديمة (مجلس قيادة الثورة المنحل)، والتي تؤسس لرؤية مركبة بحثة.

سادساً: دروس مستفادة من التجارب الاتحادية الناجحة

يمكن للعراق أن يستفيد من تجارب اتحادية أخرى أثبتت نجاحها في تحويل التنوع إلى قوة وفي إدارة الخلاف عبر الشراكة، مثل:

- ألمانيا: التي اعتمدت نموذج «الفيدرالية التعاوئية»، حيث تشارك الولايات (Länder) بشكل فعال في صنع القرار الاتحادي عبر المجلس الاتحادي (Bundesrat)، مما يعزز التنسيق المستمر والتكامل التشريعي بدلاً من التنافس والتصادم.
- كندا: التي تقدم نموذجاً لإدارة التعدد القومي واللغوي (بين المقاطعات الناطقة الإنكليزية والفرنسية) في إطار اتحادي يقوم على التسوية السياسية المستمرة والتفاوض الدائم بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات، لا على منطق الغلبة أو الهيمنة.
- الإمارات العربية المتحدة: التي تقدم نموذجاً عربياً متفرداً للفيدرالية التعاوئية القائمة على التوافق بين الإمارات الأعضاء في القرارات السيادية والاقتصادية الكبرى، مع احتفاظ كل إمارة بدرجة كبيرة من الاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية.



إن جوهر الدرس المستفاد من هذه النماذج هو أن الفيدرالية الناجحة ليست نتيجة للنصوص الدستورية وحدها، بل هي ثمرة إرادة سياسية تشاركية راسخة، ووجود مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق التوازن العملي بين متطلبات الاستقلال المحلي وضرورات الوحدة الوطنية.

سابعاً: متطلبات الانتقال من الخلاف إلى الشراكة - خارطة طريق عملية لتحقيق الرؤية الإصلاحية المطروحة، لا بد من اتخاذ مجموعة من الخطوات العملية والجرئية، سواء الإجرائية أو الاستراتيجية:

في الخطوات الإجرائية نقترح الآتي:

1. إصلاح دستوري جزئي وموجه: يهدف إلى توضيح وتفصيل آليات تقاسم السلطة والثروة بشكل لا لبس فيه، وتحديد الاختصاصات المشتركة والحصرية لكل مستوى حكم، وسد الثغرات التي أثارت النزاع.
2. بناء المؤسسات الاتحادية التنسيقية: بالإسراع في تشكيل مجلس الاتحاد، وتعزيز دور المحكمة الاتحادية، وإنشاء هيئات تنسيقية فنية دائمة ذات طابع مهني بعيداً عن التجاذبات السياسية قصيرة الأمد.
3. تبني سياسة لامركزية مالية واقتصادية: تتيح للمحافظات والأقاليم فرصة تنمية مواردها الخاصة والإبداع في جلب الاستثمارات، مع ضمان عدالة توزيع الثروة الوطنية عبر نظام ضريبي وتحويلات مالية عادلة.
4. بناء اتفاقية وطنية شاملة حول إدارة الثروة النفطية: للخروج من المأزق الحالي عبر اتفاق طويل الأمد بين بغداد وأربيل حول إدارة وتصدير النفط والغاز وتوزيع عائداتهما، يُنهي حالة النزاع ويبني الثقة.
5. تحديد القضايا الاتحادية عن الصراع الحزبي: من خلال سن قوانين وإجراءات ملزمة وشفافة لإدارة العلاقة بين المستويات المختلفة للحكم، تجعل من الصعب استخدامها كورقة في الصراعات الحزبية.





6. إشراك المجتمع المدني والخبراء: تمكين الجامعات ومرتكز الفكر والمنظمات المدنية من المشاركة الفاعلة في صياغة الحلول والإصلاحات الاتحادية، وتقديم المقترنات المبنية على الدراسات المقارنة والتحليل الموضوعي.

في الخطوات الاستراتيجية نقترح الآتي:

المساندة الاقتصادية: ليست مجرد تبادل تجاري، بل هي نموذج تعاوني متكامل يقوم على الاعتماد المتبادل الاستراتيجي من خلال تكامل سلاسل القيمة بين الأقاليم وتشترك البنية التحتية الحيوية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، بالإضافة إلى تكامل الأسواق المالية والنقدية. كما يعتمد هذا النموذج على التكامل المؤسسي عبر إنشاء هيئات تخطيط مشتركة للتطوير الاقتصادي، واعتماد سياسات استثمارية وتجارية متناغمة، وأنظمة مالية ومصرفية متكاملة.

تحقيق آليات التكامل الإلزامي من خلال تكامل البنية التحتية بشبكات النقل المشتركة من طرق سريعة وسكك حديدية تربط الأقاليم، وشبكات الطاقة المتكاملة لنقل الكهرباء والوقود، والربط اللوجستي بالموانئ والمطارات ومناطق التخزين المشتركة. كما يتحقق عبر التكامل الإنتاجي بسلسل إمداد متكاملة بين الصناعات في مختلف الأقاليم، واستكمال الحلقات الإنتاجية عبر التخصص الإقليمي، وإنشاء مشاريع استثمارية مشتركة برأس مال مختلط.

وفي التطبيق العملي بين إقليم كردستان والمناطق العراقية، يتجلى التكامل المتوقع في قطاع الطاقة من خلال ربط شبكات الكهرباء بين الإقليم والوسط والجنوب، ومشاريع الاستكشاف والاستخراج المشتركة للنفط والغاز، وتبادل الخبرات التقنية. وفي المجال الزراعي والغذائي، تتحقق الاستفادة من خبرة الإقليم في الزراعة البعلية، وتبادل المنتجات الزراعية حسب المواسم والميزات النسبية، وإنشاء مشاريع أمن غذائي مشتركة. أما في القطاع السياحي، فيتم عبر حزم سياحية متكاملة تجمع موقع الإقليم والمناطق الأخرى، والتسويق السياحي المشترك للعراق ككل، وبناء بنية تحتية سياحية متكاملة.





يؤدي هذا التكامل الاقتصادي إلى تحويل طبيعة الخلافات من صراع على الموارد إلى شراكة في إدارتها، ومن تنافس سلبي إلى تكافل اقتصادي، ومن خلافات سياسية مجردة إلى مصالح اقتصادية ملموسة. كما يخلق دوائر مصلحة جديدة من خلال ظهور تحالفات اقتصادية عابرة للانتماءات السياسية، وخلق طبقة أعمال ومستثمرين مصلحهم في الاستقرار، وتبلور رأي عام داعم للتعاون لتحقيق منافع ملموسة. ويتم بناء الثقة عبر النتائج حيث إن كل مشروع ناجح يعني جسر ثقة، والنجاحات الاقتصادية المشتركة تخلف رصيداً سياسياً إيجابياً، ويتم خلق سجل حافل من النجاحات يسهل حل الخلافات المستقبلية.

لضمان استمرارية هذا التكامل، تُنشأ آليات الحكومة المشتركة عبر مجالس تنسيق اقتصادي دائمة، ومؤشرات أداء ومتابعة للمشاريع المشتركة، وآليات حل نزاعات سريعة وفعالة. كما يتم توزيع المنافع العادلة مع وضع معادلات واضحة لتقاسم التكاليف والعوائد، وآليات للتعويض عن الخسائر المحتملة، وضمان استفادة جميع الأطراف بشكل متوازن.

الخلاصة الاستراتيجية

تؤكد الخلاصة الاستراتيجية أن المساندة الاقتصادية تخلق واقعاً جديداً تصبح فيه التكلفة السياسية للانفصال أعلى من كلفة البقاء معاً، والقيمة المضافة للتعاون أكبر من قيمة العمل المنفرد، والمستقبل المشترك أكثر جاذبية من الماضي المنفصل. هذا النموذج يحول الضرورة الاقتصادية إلى فرصة سياسية، ويجعل من التكامل خياراً إلزامياً، لأن تكلفة عدم التكامل تصبح باهظة للجميع، بينما تصبح منافعه حاجة استراتيجية لا غنى عنها لأي تطور مستقبلي.

تمثل هذه الخطوات مجتمعة الطريق الواقعي والعملي لتحويل النظام الاتحادي العراقي من مساحة للتنافر والضعف إلى فضاء للتعاون الوطني البناء. وهو يعيد الثقة بين مكونات الشعب، ويجعل من الفيدرالية وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار والازدهار، لا مصدراً للانقسام والأزمات.



الخاتمة

كشفت التجربة الاتحادية العراقية بعد عام 2003 عن خلل بنوي عميق في العلاقة بين المركز والأقاليم، مردّه إلى غياب فهم مشترك لطبيعة النظام الاتحادي، وضعف الإرادة السياسية الازمة لتفعيله، وغياب المؤسسات الدستورية الضامنة للتوازن والتشاركية. ومع تراكم الأزمات السياسية والاقتصادية والخدمية، أصبح من الضروري إعادة التفكير جدياً في الفيدرالية العراقية عبر رؤية شراكة جديدة تعيد تعريف العلاقة على أساس التعاون والمسؤولية المشتركة والمصلحة الوطنية العليا.

إن الانتقال من مرحلة «فيدرالية الخلاف» إلى مرحلة «فيدرالية الشراكة» يتطلب، في المقام الأول، إرادة سياسية ناضجة وجريئة، وثقافة مؤسسية جديدة تؤمن بأن الدولة الاتحادية ليست ساحة لتقاسم النفوذ والغنائم، بل مشروعًا وطنيًا لبناء دولة متوازنة وعادلة وقوية، تجمع بين م Tannerة وحدة القرار الوطني ومرنة وكفاءة الاستقلالية الإدارية المحلية.

فبغير هذه الرؤية التصالحية والبناء المؤسسي الفعال، ستظل الفيدرالية في العراق رهينة الخلافات والشكوك، وستبقى الدولة الاتحادية ناقصة الفاعلية وعاجزة عن تلبية طموحات شعبها. أما مع شراكة حقيقية تقوم على الثقة والعدالة والحكومة الرشيدة، فيمكن للعراق ليس فقط تجاوز أزماته، بل أن يمؤسس لنموذج اتحادي عربي ناجح يُحتذى به في محيطه الإقليمي.





لِدُولَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجَتمِعٍ مُشَارِكٍ

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
